IJPPE

المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر - مجلد 3 - العدد (2) - أبريل 2024
ISSN: Print: 2812 - 4758 , Online: 2812 - 4766
تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

بين المستوى العالمي والإقليمي والفردي: دراسة في إشكاليات قياس تكلفة الإرهاب

رغدة البهي

مدرس العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر
Elbahy.raghda@feps.edu.eg

Between Global, Regional and Individual Levels: A Study in the Dilemmas of Measuring the Cost of Terrorism

Raghda Elbahy

Assistant Professor of Political Science, Faculty of Economics and Political Sciences, Cairo University, Egypt
Elbahy.raghda@feps.edu.eg

DOI: 10.21608/ijppe.2024.351294 **URL: http://doi.org/ 10.21608/ijppe.2024.351294**

- تاريخ استلام البحث: 2023/11/22، وتاريخ قبوله: 2023/12/24
- توثيق البحث: البهي، رغدة. (2024). بين المستوى العالمي والإقليمي والفردي: دراسة في إشكاليات قياس تكلفة الإرهاب. *المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر*، *3*(2)، 88-118.

المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر - مجلد 3 - العدد (2) - أبريل 2024
ISSN: Print: 2812 - 4758 , Online: 2812 - 4766
تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

بين المستوى العالمي والإقليمي والفردي: دراسة في إشكاليات قياس تكلفة الإرهاب

المستخلص

سعت الدراسة إلى الوقوف على تكلفة الإرهاب، وذلك بالاستعانة بمستويات التحليل الرئيسة في العلاقات الدولية. فمن خلال تحديد التكلفة العالمية للإرهاب من ناحية، وتكلفة أحداث 11 سبتمبر، بوصفها أكبر حدث إرهابي عالمي من ناحية ثانية، وبعض الأنظمة الإقليمية سواء الإفريقية أو الأوروبية أو الآسيوية من ناحية ثالثة، والتداعيات النفسية والاجتماعية التي يتكبدها الأفراد جرَّاء الحوادث الإرهابية من ناحية رابعة، توصلت الدراسة إلى غياب المقياس/المعيار/النموذج الواحد لتحديد تكلفة الإرهاب، وبالتالي هناك شكل من أشكال الاختيار الانتقائي للمتغيرات، التي تدخل في/تخرج عن حساب تلك التكلفة، تستلزم تقدير التكلفة العالمية للإرهاب بشكل عام، والحدث الإرهابي الواحد، بشكل خاص. ومن الواضح أيضًا أن هذه التكلفة تعتمد على عوامل تأتي في مقدمتها: أعداد الضحايا، وحجم الخسائر المادية/البشرية، وموقع تواتر الحوادث الإرهابية ونطاقها، ونشاط التنظيمات الإرهابية، وحجم الاقتصاد الوطني ودرجة تنوعه، وسياسات مكافحة الإرهاب، وما إلى ذلك. ولا تقتصر تكلفة الإرهاب على الخسائر المباشرة واللاحقة فحسب، بل تتضمن أيضًا التكلفة التي يكون الجميع على استعداد لدفعها لتجنب الإرهاب.

الكلمات الدالة: هجمات 11 سبتمبر، الإنفاق العسكري، قاعدة بيانات الإرهاب العالمي، الرضا عن الحياة، مؤشر الإرهاب العالمي.

المقدمة

تتعدد زوايا دراسة الظاهرة الإرهابية، إلا أن دراسة تكلفتها تُعدُّ من أكثر الزوايا تعقيدًا، إذ يتطلب الأمر حصر جميع العمليات التي ترتكبها التنظيمات الإرهابية ضـــد دولة ما –إلى جانب مؤشـــرات أخرى– لقياس تكلفتها المتكبدة. رغم تعدد تلك العمليات لتشـــمل حوادث التفجيرات، وعمليات احتجاز الرهائن، والاغتيالات، وما إلى ذلك، تشمل تكلفة الإرهاب أيضًـا تكاليف مباشرة وغير مباشرة؛ فعادة ما تتسبب الهجمات الإرهابية في أضـرار جسيمة في الممتلكات، وخسائر بشرية وإصابات يمكن حصرها، على عكس التكاليف غير المباشرة التي يصعب قياسـها وتجاهلها في ذات الوقت، وهو ما يعني ضـرورة تضـمين الألم، والمعاناة، وقيمة الأرواح البشـرية أيضًـا، عند النظر في تلك التكلفة.

كما تتفاوت تكلفة الإرهاب تبعًا للأماكن والقطاعات المســـتهدفة، فتزداد تكلفة البلد المضـــيف للمنظمات الإرهابية مقارنة بتكلفة الحوادث الإرهابية العرضـية. كما تتفاوت تكلفة الإرهاب من قطاع إلى آخر، ولا سيما مع تزايد اسـتهداف بعضـها، خاصـة النقل والسـياحة والأسـواق المالية، مقارنة بقطاعات أخرى. فغالبًا ما يسـتهدف الإرهابيون السياح الأجانب أو الشركات الأجنبية؛ لتقويض السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر على نحو يدفع السـياح لاختيار بلدان أخر لزيارتها، كما تدفع الشـركات الأجنبية إلى إيجاد بلدان مضـيفة بديلة لاسـتثماراتها الأجنبية المباشرة (Babar, et al., 2017, Enders & Olson, 2012).

وفي سـياق متصـل، تصـل الآثار غير المباشـرة للإرهاب إلى التجارة الثنائية البينية. إذ تقوض الهجمات الإرهابية التجارة الثنائية بين الجيران المتاخمين؛ لأن كل هجوم إرهابي يقع في دولة يؤدي إلى انخفاض حجم التجارة الثنائية بحوالي 0.013٪ في المتوسـط. كما أن تداعيات الإرهاب طويلة الأمد نسـبيًا، بحيث تؤدي إلى تراجع التجارة الثنائية لمدة تصـل إلى خمس سـنوات بعد وقوع أي عملية إرهابية، إذ يمكن أن تمتد آثار الإرهاب إلى ما هو أبعد من الحدود الوطنية للبلد الذي يحدث فيه الإرهاب؛ حيث يشـكل هجوم في بروكسـل أو باريس تهديدًا لبرلين (Pham & Doucouliagos, 2017).

وإلى جانب التكلفة النفسـية والاقتصـادية للإرهاب، لا يمكن إغفال التكلفة السـياسـية التي تتكبدها الحكومات الوطنية على خلفية تعرضـها لعمليات إرهابية، لأنها تؤثر تأثيرًا مباشـرًا في سـياسـاتها الداخلية، ولا سـيما عملية تشـكيل الحكومة؛ إذ يُفضـل المواطنون –من وجهة نظر البعض– الحكومات ذات الأغلبية البرلمانية السـاحقة (Overwhelming Majority)، والتي تُظهر درجات أقل من الاستقطاب الأيديولوجي كرد فعل مضاد للتهديد الإرهابي. وقد يهدد الإرهاب بقاء الحكومة الوطنية إن عاقبها الناخبون على إخفاقها في مكافحة الإرهاب، كما لا يمكن التقليل أيضًـــا من خطورة التكاليف المجتمعية للإرهاب، كتلك التي تتعلق بالرضـــا عن الحياة (Life

Satisfaction)، ذلك أنه لا يكفي النظر في الخسائر الاقتصادية فحسب، بل يجب النظر أيضًا في مؤشرات أكثر اتساعًا تقيس تأثير الإرهاب على رفاهة الأفراد وسلوكهم (Schneider, et al., 2010).

وفي ضوء ما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على تكلفة الإرهاب بالاستعانة بثلاثة من مستويات التحليل الرئيسة في العلاقات الدولية، وتحديدًا الفردية والإقليمية والعالمية، دون التطرق إلى ما يطرأ على تلك المستويات من انتقادات تطبيقية أو مراجعات نظرية، لكونه يخرج عن نطاقهم. ومن هذا المنطلق، فإن السؤال البحثي الرئيس الذي تسعى الدراسة للإجابة عنه هو: **كيف يمكن الوقوف على تكلفة الإرهاب بالاستعانة بمستويات التحليل الرئيسة في العلاقات الدولية؟** ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة البحثية التالية: *(1)* ما تكلفة الإرهاب عالميا؟ ولماذا تُعدُّ أحداث 11 سبتمبر أكبر حدث إرهابي عالميا؟ *(2)* لماذا تتباين تكلفة الإرهاب باختلاف الأنظمة الإقليمية من نظام إقليمي إلى آخر؟ *(3)* كيف يمكن تحديد التكلفة التي يتكبدها الأفراد جرَّاء الإرهاب على الرغم من طابعها غير المادي؟

وقبل الإجابة عن تلك الأسئلة، يتحتم توضيح مجموعة من النقاط المنهاجية، والتي يمكن الوقوف عليها على النحو التالي:

1- تستعين الدراسة بمستويات التحليل الرئيسة في العلاقات الدولية، سعيًا منها لتصنيف ظاهرة الإرهاب المعقدة، على اختلاف تداعياتها، وتبسيطها. وعلى الرغم من أهمية التصنيف لدوره في فك تشابك العوامل المتداخلة، فإن التصنيفات تتشابك بدرجات متفاوتة؛ لكونها غير قاطعة وغير حدودية.
2- لا تقوم الدراسة بحساب تكلفة الإرهاب بالمعنى الإحصائي، بل تعتمد في قياس تلك التكلفة على عدد كبير من الإحصائيات التي توفرها الدراسات الأكاديمية، والتقارير الدورية، والمنظمات الدولية. وتأسيسًا على ذلك، تسعى الدراسة إلى الوقوف على أبرز المداخل والمتغيرات المستخدمة عند دراسة تلك التكلفة سعيًا للخروج بخلاصات تحليلية، وهو ما فرضته مرجعية الدراسة إلى حد كبير؛ فهي ليست دراسة اقتصادية أو إحصائية، بل هي دراسة سياسية/استراتيجية تولي الاهتمام بالبعد الاقتصادي، ولا تقلل من شأن البعدين الاجتماعي والنفسي.
3- من خلال مراجعة عدد كبير من الأدبيات المعنية بتكلفة الإرهاب والمتخصصة في حقل العلاقات الدولية، والتي تمثل أهم المصادر المرجعية في دراسات الإرهاب؛ نظرًا لموثوقيتها ودقة نتائجها، يمكن القول إن بها عددًا من القواسم المشتركة أهمها الاعتماد على الإحصائيات والتقديرات التي قدمتها المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة، إلى جانب مؤشر الإرهاب العالمي، والإحصاءات المالية

الدولية لصندوق النقد الدولي، وبيانات الإنفاق العسكري والدفاعي من قاعدة بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.

4- تتبنى الدراسة المدخل الكلي الأفقي لدراسة تكلفة الإرهاب، الذي يُعدُّ ظاهرة عالمية الطابع عابرة للحدود الدولية مع تفاوت تأثيراتها من حالة إلى أخرى ومن نظام إقليمي إلى آخر. فلا تعتمد الدراسة على المدخل الجزئي الرأسي أو مستوى تحليل الدولة، ولا تعكف على دراسة حالات محددة من خلال دراسات الحالة أو الدراسات المقارنة، على الرغم من أهمية ذلك؛ إذ لا يُمكّننا المدخل الجزئي الرأسي من رسم الصورة الكلية للظاهرة، أو تعميم نتائج الدراسة على حالات أخرى بخلاف الحالة/الحالات قيد التحليل. ومن ثَمَّ، وعلى صعيد متصل، تهدف الدراسة إلى الخروج بمجموعة من الاستنتاجات التحليلية النظرية التي يمكن تجميعها، والبناء عليها، بل واختبار مدى صحتها من خلال دراسات تطبيقية أخرى توليها بالشرح والتحليل.

5- تدرك الدراسة عدم وجود تعريف واحد متفق عليه للإرهاب، بل وصعوبة تحديد ما يندرج تحته، وما يخرج عن إطاره. وتجاوزًا لذلك، تتبنى الدراسة التعريف الذي ورد في المادة الثالثة من إعلان الأمم المتحدة بشأن التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي لعام 2010، والتي عرَّفت الإرهاب بأنه "كل عمل إجرامي يقصد به إثارة حالة من الرعب لدى عامة الناس، أو مجموعة من الأشخاص، أو أشخاص معينين لأغراض سياسية"، مع التأكيد على أن إرهاب الدول يخرج عن نطاق اهتمام الدراسة.

وفي ضوء ما سبق، تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أجزاء رئيسة. يناقش أولها تكلفة الإرهاب على الصعيد العالمي، ويحلل ثانيها تكلفة الإرهاب في بعض السياقات الإقليمية سواء الآسيوية، أو الإفريقية، أو الأوروبية، ويتطرق ثالثها إلى تكلفة الإرهاب على مستوى الأفراد، مع تسليط الضوء على التكلفة النفسية والاجتماعية للإرهاب.

تكلفة الإرهاب على المستوى العالمي

تتعدد التقديرات المتصلة بتقدير تكلفة الإرهاب عالميًّا؛ فوفقًا لأبحاث معهد الاقتصاد والسلام (Institute for Ecnomics & Peace, IEP) ، قُدرت تكلفة الإرهاب عالميًّا بنحو 52 مليار دولار أمريكي عام 2017، بزيادة تصل إلى 75% بالمقارنة بعام 2008 (United Nations Development Programme, 2019). فيما قدرت إحدى الدراسات التكلفة العالمية للإرهاب بنحو 33 مليار دولار أمريكي عام 2018. وبين عامي 2000 و2018، كلّف الإرهاب الاقتصاد العالمي 855 مليار دولار أمريكي استنادًا إلى أربعة مؤشرات هي: الوفيات، والإصابات، والأضرار في الممتلكات، وخسائر الناتج المحلي الإجمالي المرتبطة بالإرهاب. وقد بلغ

الإرهاب ذروته عام 2014 بعد أن تسبب في مقتل أكثر من 33 ألف شخص على مستوى العالم، وأثر اقتصادي بلغ 111 مليار دولار أمريكي (Bardwell & Iqbal, 2020).

وقد بلغ الأثر الاقتصادي العالمي للإرهاب 14.4 تريليون دولار أمريكي عام 2019، وفقًا لمؤشر الإرهاب العالمي (Global Terrorism Index, GTI) الذي وضعه معهد الاقتصاد والسلام، ويستخدم التكلفة المباشرة وغير المباشرة إلى جانب التأثير المضاعف لقياس هذا الأثر. ووفقًا للمنهجية التي اعتمدها المعهد، فإن التكلفة المباشرة للإرهاب تشمل: الوفيات، والإصابات، والأضرار في الممتلكات، هذا فضلًا عن التكاليف غير المباشرة الناجمة عن خسائر الناتج المحلي الإجمالي. قدَّر تقرير مؤشر الإرهاب العالمي (Global Terrorism Index, GTI 2020) الأثر الاقتصادي للإرهاب بنحو 26.4 مليار دولار أمريكي عام 2019، وأمكن التوصل لتلك القيمة من خلال أربعة مؤشرات، هي: الوفيات، وخسائر الناتج المحلي الإجمالي، والأضرار في الممتلكات، والإصابات (Samudra, 2022).

ونظرًا للزوايا المتعددة التي يمكن من خلالها الوقوف على التكلفة العالمية للإرهاب، تحلل الدراسة تكلفة أحداث 11 سبتمبر 2001، بالنظر إلى مجموعة من الاعتبارات، التي يمكن التعرف على أبرزها من خلال النقاط التالية:

1- إن اختيار أحداث 11 سبتمبر لدراسة التكلفة العالمية للإرهاب لم يأتِ عشوائيًّا أو غير منظم، بل هو مرآة عاكسة لحالة كثير من الأدبيات المعنية بتكلفة الإرهاب، والتي تكررت الاستعانة بها وتوثيقها طوال فترة الدراسة، والتي أولتها اهتمامًا بالغًا باعتبارها نقطة تحول فارقة على المستوى العالمي، كما أن اختيار تلك الزاوية للتناول هو وسيلة لتجنب التكرار الذي قد ينشأ عند الحديث عن التكاليف التي تتكبدها مختلف الأنظمة الإقليمية جرَّاء الإرهاب.

2- دفعت دراسات عدة بأن تلك الهجمات عالمية الطابع؛ ليس بالنظر إلى العوامل الجغرافية الضيقة أو التكاليف الأمريكية المباشرة، بل في ضوء التداعيات العالمية والتكاليف الدولية المترتبة على ذلك. فقد أثَّرت تلك الهجمات على الاقتصاد العالمي على مستويات مختلفة بعد أن تسببت في موجة اقتصادية صادمة، عمت العالم أجمع عبر الأسواق المالية وحركة التجارة العالمية. وبشكل أكثر تحديدًا، على مستوى الاقتصاد الكلي، أثَّرت أحداث 11 سبتمبر على الاقتصاد الدولي، وأسواق الأسهم الأجنبية، ولا سيما قطاعي السياحة والسفر. ولذا، استجابت سلطات البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم من خلال ضخ السيولة إلى أنظمتها المالية. ومع ذلك، بدأ الانكماش والركود الاقتصادي بعد أن خفضت البنوك

المركزية في جميع أنحاء العالم أسعار الفائدة بشكل كبير في الأسابيع التي أعقبت الهجمات (Nanto, 2004).

3- يمكن الدفع بأن هجمات 11 سبتمبر هي الحدث المحدد الذي حوَّل جهود الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب من إجراءات إنفاذ القانون والانتقام العسكري المحدود إلى حرب عالمية على الإرهاب (Scheerder, 2012). وبهذا المعنى، فقد أدت هجمات 11 سبتمبر إلى غزو واحتلال أفغانستان، والعراق، والحرب العالمية على الإرهاب بعد أن أثَّرت في المدركات الأمنية الأمريكية (البهي، 2014).

4- إن التداعيات التي نجمت عن أحداث 11 سبتمبر تفوق تلك التي نجمت عن أي عمليات إرهابية أخرى لما لتلك الأحداث من تكلفة تكبدها خصوم الولايات المتحدة وحلفاؤها؛ فقد دفع أحد التقارير الصادرة عن الكونجرس بأن أحداث 11 سبتمبر كانت جزءًا من استراتيجية تنظيم "القاعدة" الرامية إلى تقويض الاقتصادات الغربية، وفرض تكاليف مباشرة وثانوية، ليس فقط على الولايات المتحدة، بل على دول أخرى أيضًا. وهذا يعني أن تكلفة الإرهاب لم تتكبدها الولايات المتحدة فحسب، بل تكبدها أيضًا عدد من الدول الإفريقية والآسيوية والأوروبية حول العالم. ويتجلى ذلك في ارتفاع نفقات الدفاع في جميع أنحاء العالم، حيث وصلت إلى 464 -515 مليار دولار أمريكي لحلف الناتو، و44 -48 مليار دولار أمريكي لروسيا، و133-141 مليار دولار أمريكي لشرق آسيا وأستراليا في عامي 2001 و2002 (Nanto, 2004).

وبشكل عام، يمكن الوقوف على تكلفة أحداث 11 سبتمبر من خلال أربعة مداخل رئيسة، **حسب رؤية الباحثة**، وهي كالتالي:

المدخل الأول

أبعاد التكلفة المتكبدة (سواء التكلفة السياسية أو الاقتصادية أو الاستراتيجية أو النفسية، أو غير ذلك). ويشمل هذا المدخل عدة متغيرات سياسية، منها ما يتصل بتقويض صورة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب عشرات المتغيرات الأخرى، إضافة إلى عدد من الآثار الاقتصادية الناجمة عن أحداث 11 سبتمبر، بتداعياتها المختلفة على النمو والناتج القومي الإجمالي، وبعض القطاعات الإنتاجية والخدمية، بالإضافة إلى التحولات في الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب، وما نجم عنها من حرب عالمية على الإرهاب.

المدخل الثاني

طبيعة التكلفة المتكبدة، وما إن كانت مادية مباشرة ملموسة، أو غير مادية وغير مباشرة، وغير ملموسة. فإن كان من السهل التوصل إلى بعض التقديرات المتعلقة بإجمالي الخسائر المتكبدة جرَّاء أحداث

11 سبتمبر، فإنه ليس من السهل –في المقابل– قياس مشاعر الخوف والقلق وانعدام الأمن، التي عانى منها الأمريكيون، وأحدثت تغييرًا في نظرتهم لتصورات الخطر، والتهديدات الأمنية، وحتى أنماط معيشتهم.

المدخل الثالث

المعيار الجغرافي. ويقسم هذا المدخل تكلفة هجمات 11 سبتمبر وفقًا للمعيار الجغرافي إلى تكاليف أمريكية مباشرة، وأخرى إقليمية تم تكبدها، وثالثة عالمية متزايدة. فعلى صعيد الأولى، فإنها تشمل كافة الخسائر التي تكبدها الداخل الأمريكي على اختلاف أبعادها وطبيعتها ونطاقها. أما بالنسبة للتكلفة التي تكبدها خصوم الولايات المتحدة وحلفاؤها، فيمكن القول بأن تكلفة أحداث 11 سبتمبر لم تتكبدها الولايات المتحدة فحسب، بل أيضًا عدد من الدول الإفريقية والآسيوية والأوروبية في مختلف أرجاء العالم. إضافة إلى ذلك، تتمثل التكلفة العالمية في نفقات الدفاع التي زادت حول العالم، والموجة الاقتصادية الصادمة التي عمت العالم أجمع عبر الأسواق المالية، وحركة التجارة العالمية، وما إلى ذلك.

المدخل الرابع

المدى الزمني. ويقسم هذا المدخل تكلفة هجمات 11 سبتمبر وفقًا للمدى الزمني لوقوعها؛ أي على المدى القصير (الخسائر اللحظية)، وعلى المديين المتوسط والطويل (الخسائر اللاحقة). فقد حدثت خسائر مباشرة في الأرواح والممتلكات والبورصة وبعض القطاعات البارزة على المدى القصير، وتغيرت أجندة الكونجرس وميزانيته –على سبيل المثال– من بين تداعيات أخرى على المدى المتوسط، وتغيرت تصورات المواطنين للخطر، والتهديدات الأمنية، والإرهاب، بل والسياسات الأمريكية لمكافحة الإرهاب من بين تحولات أخرى على المدى الطويل.

وتعليقًا على المداخل السابقة، تستخلص الدراسة عددًا من التعليقات والتحليلات التي يمكن إجمالها فيما يلي:

1- تتعدد مداخل النظر إلى تكلفة أحداث 11 سبتمبر، والتي، على الرغم من محاولة تصنيفها بدقة، تظل التصنيفات متشابكة بطبيعتها لا قاطعة أو حدودية؛ ذلك أن تصنيف تلك التكلفة من التعقيد بحيث تشترك في التصنيف الواحد عناصر ومؤشرات يمكن إدراجها تحت تصنيفات أخرى؛ لتتحول التصنيفات من وسيلة للتبسيط إلى آلية للتكرار.

2- إن التداخل الحاد في المداخل السابقة إنما هو مرآة عاكسة لحالة الدارسات الاستراتيجية –بشكل عام– في ظل صعوبة تحديد الخطوط الفاصلة بين الداخل، والخارج، وبين الداخلي، والإقليمي، والعالمي، في كثير من الحالات، ومن ثَمَّ، صعوبة تحديد الدرجة التي تتقاطع وتتشابك بها متغيرات عديدة، وبخاصة إن اتسمت بطابع بيني. كما يُعدُّ التداخل الحاد والتشابك الشديد في المداخل السابقة انعكاسًا لدرجة تعقد الظاهرة قيد التحليل، الأمر الذي يضيف إلى صعوبات هذه الدراسة، ويُعقد من مساعي تحديد تكلفة

الإرهاب وإخضاعها للتحليل والقياس. فقد خلصت إحدى الدراسات (Ali, 2010) إلى أن دراسة تكلفة الإرهاب عمومًا يجب النظر إليها بوصفها محاولة لسد الفجوة المعرفية في هذا المجال لصعوبة تقييمها، وبوصفها خطوة تشجع على كتابة دراسات وتحليلات أكثر تطورًا من أجل فهم أفضل.

3- إن التكلفة الاقتصادية لأحداث 11 سبتمبر -على سبيل المثال- هي تكلفة مادية بطبيعتها قد ينتج بعضها بشكل لحظي أو بشكل لاحق، وهو ما يعني إمكانية تسكينها في المداخل الأربعة السابقة، ولكن مع النظر لتلك التكلفة من أربع زوايا مختلفة أيضًا، ذلك أن كل مدخل مبني على تصنيف ومعيار محدد أمكن على ضوئه التصنيف (سواء قطاعي، أو زمني، أو جغرافي، أو غير ذلك)، وأن كل تصنيف من تلك التصنيفات يحتم النظر من زاوية تختلف عن الزوايا الأخرى، مع التأكيد مرة أخرى على إمكانية التشابك والتكرار، ومع التأكيد أيضًا على أن كل مدخل يستدعي تحت مظلته عددًا واسعًا من المؤشرات التي لا تُجمع الدراسات على عددها، أو كيفية دراسة كل منها دراسة علمية منظمة.

وتأسيسًا على ما سبق، تعتمد هذه الدراسة على المدخل الأول فحسب؛ للوقوف على تكلفة أحداث 11 سبتمبر باعتبارها الأشمل والأكثر وضوحًا من بين المداخل السابقة، والأكثر اتساقًا مع الأجزاء اللاحقة من الدراسة. ومن ثَمَّ، وبالنظر إلى **الصعيد الاقتصادي**، يمكن القول إن تقديرات التكلفة البشرية لأحداث 11 سبتمبر تتفاوت بشدة. ووفقًا لإحداها، قُتل ما مجموعه 2977 شخصًا في مدينة نيويورك، وواشنطن العاصمة، وخارج شانكسفيل بولاية بنسلفانيا فحسب (Rao, 2021). كما تتفاوت أيضًا تقديرات إجمالي التكلفة المادية الناجمة عن أحداث 11 سبتمبر؛ فقد قدَّر البعض تكلفتها بنحو 34 مليار دولار أمريكي من الخسائر المُؤمن عليها، و576 مليون دولار أمريكي لإعادة بناء البنتاجون، و7 مليارات دولار أمريكي من التعويضات الرسمية للضحايا (Nanto, 2004).

كما قدَّر "معهد تحليل الأمن العالمي" أن الخسائر تجاوزت 100 مليار دولار أمريكي، مع الأخذ في الاعتبار قيمة الأرواح المفقودة، فضلًا عن الأضرار التي لحقت بالممتلكات، والخسائر التي تكبدتها الصناعة الأمريكية وأسواق الأوراق المالية، كما فصّلت بعض تلك الخسائر، والتي شملت 385 مليون دولار أمريكي نظير خسارة أربع طائرات مدنية، و4.5 مليارات دولار أمريكي نتيجة تدمير المباني الرئيسة في مركز التجارة العالمي، بتكلفة إحلال قدرها 4.5 مليارات دولار أمريكي، بالإضافة إلى مليار دولار أمريكي جرَّاء الأضرار التي لحقت بجزء من البنتاجون، و1.3 مليار دولار أمريكي تكاليف التنظيف، و13 مليار دولار أمريكي نتيجة الأضرار التي لحقت بالممتلكات والبنية التحتية، و40 مليار أمريكي دولار لتعزيز أمن المطارات وتحديث الطائرات بأجهزة مكافحة

الإرهاب، و40 مليار دولار أمريكي خسائر قطاع التأمين، و10 مليارات دولار أمريكي خسائر إيرادات الحركة الجوية (The Institute for the Analysis of Global Security).

وقدّر "أسامة بن لادن" تكلفة تلك الهجمات على الاقتصاد الأمريكي بنحو تريليون دولار أمريكي. ففي المقابلة الكاملة له التي بثتها قناة الجزيرة التليفزيونية في شهر ديسمبر 2001، قال بالنص: "إن هذه الضربات المباركة تسببت في خسائر بأكثر من تريليون دولار لأمريكا... أمريكا في تراجع... والاستنزاف الاقتصادي مستمر، ولكن هناك حاجة لمزيد من الضربات، ويجب على الشباب أن يضربوا القطاعات الرئيسة للاقتصاد الأمريكي" (Rediff, 2001). ويرجع السبب في تعاظم تلك التكلفة إلى الهدف منها؛ فقد هدف "تنظيم القاعدة" –بالإضافة إلى هجمات أخرى شنها وتحديدًا تفجيرات بالي في إندونيسيا وتفجير قطار مدريد– إلى تقويض النظام الاقتصادي العالمي من خلال إثبات قدرته على التسبب في أضرار اقتصادية كبيرة، وزيادة مستويات الخوف التي قد تدفع الحكومات، والشركات، والأفراد لتغيير سياساتهم اليومية. فقد تسببت التكاليف العالمية لأحداث 11 سبتمبر في إثارة قلق واسع النطاق؛ بسبب تأثيرها على النمو الاقتصادي، وإنتاجية الاقتصاد الأمريكي، إلى جانب عدم الاستقرار المالي في البلدان الأخرى، وإعاقة التجارة الدولية، وتقويض تدفق رؤوس الأموال (Nanto, 2004).

ومن الممكن أيضًا فهم تعاظم التكلفة الاقتصادية لأحداث 11 سبتمبر بالنظر إلى بعض آثارها؛ فقد تكبدت الشركات الخاصة ما يقرب من 14 مليار دولار أمريكي، إلى جانب 1.5 مليار دولار للمؤسسات الحكومية والمحلية، و0.7 مليار دولار أمريكي للحكومة الفيدرالية. وقد قدرت تكاليف الإنقاذ، والتنظيف، والتكاليف ذات الصلة بما لا يقل عن 11 مليار دولار أمريكي، وهو ما انعكس على توقعات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للولايات المتحدة الذي انخفض بمقدار 0.5 نقطة مئوية عام 2001، و1.2 نقطة مئوية عام 2002 (OECD Economic Outlook, 2002).

وفي موازاة ذلك، أدى تشديد الرقابة على الحدود إلى عواقب اقتصادية متزايدة، حيث أدت الضوابط الصارمة على الحدود في أعقاب أحداث 11 سبتمبر إلى فترات انتظار طويلة أثرت على عمليات التصنيع، وبخاصة على الحدود الأمريكية–الكندية. ومن شأن فرض ضوابط حدودية شاملة أن يخلف عواقب ضارة على النمو الاقتصادي على المدى الطويل. وتشير بعض التقديرات إلى أن التدابير الأمنية المقترحة قد تزداد تكلفتها حسب قيمة التجارة الدولية بمقدار يتراوح من 1 إلى 3 نقاط مئوية؛ مما يؤثر سلبًا على الانفتاح والإنتاجية ونمو الناتج على المدى المتوسط (OECD Economic Outlook, 2002).

وعلى الصعيد النفسي، يمكن القول إن هجمات 11 سبتمبر –جنبًا إلى جنب مع عدد من الحوادث الإرهابية اللاحقة– أحدثت تغييرًا في تصورات المواطنين للخطر، والتهديدات الأمنية، والإرهاب، الذي أضحى يشكل تهديدًا وجوديًّا وسببًا في بداية الحرب العالمية على الإرهاب، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الحاجة إلى الشعور بالأمان، وتطلب مزيدًا من النفقات الحكومية لمكافحة الإرهاب، وغيّر الطريقة التي تدير بها الشركات أعمالها، وأثر بالسلب في الكيفية التي يعيش بها المواطنون حياتهم (Gadarian, 2014). بشكل عام، من الصعب قياس التكاليف العالمية للتحول العالمي في تصورات التهديد، وكذلك تحديد المؤشرات اللازمة لقياس القلق البشري، أو تداعيات التغول على الحريات المدنية، والاستجابات الشخصية لمستويات التهديد المتصاعدة.

ولاحقًا أيضًا، خيّم على الأذهان التساؤل عن حدود التكلفة المتكبدة لمنع هجوم آخر مثل 11 سبتمبر، ولا سيما بعد التزام الولايات المتحدة بمنع وقوع هجوم آخر ضدها، ومواجهة التهديدات الإرهابية المختلفة التي تطورت وانتشرت عالميًّا (The White House, 2022). وقد تعددت نُهُج الإجابة عن هذا السؤال، ليشير أولها إلى مقارنة التكلفة والنفقات بالفوائد المحتملة والتأكد من تناسبهما معًا. ومن ثَمَّ، تتقاسم الحكومة الفيدرالية والقطاع الخاص التكاليف المتكبدة؛ فتتخذ الحكومات إجراءات لتقليل احتمالية وقوع هجمات إرهابية بشكل عام، في حين يوفر القطاع الخاص الحماية من فقدان الممتلكات الخاصة بشكل خاص. وتكمن مشكلة هذا النهج في أن التداعيات النفسية والسياسية لأحداث 11 سبتمبر أدت إلى الشعور بضرورة منع أحداث مماثلة بشكل مطلق، مهما كانت التكاليف. أما النهج الثاني فهو معرفة ما تنفقه الشركات على الأمن لتأمين عملياتها. أما النهج الثالث فهو دراسة تكلفة الفرصة البديلة لميزانية الأمن؛ أي ما يتم التخلي عنه بعدم تمويل البرامج الوطنية الأخرى، مثل الرعاية الصحية، أو النقل، أو غير ذلك Scheerder, 2012.

وعلى الصعيدين السياسي والأمني، أثَّرت أحداث 11 سبتمبر في المدركات الأمنية الأمريكية، وقد أعقبها إعلان الولايات المتحدة أن محاربة الإرهاب الدولي هدفها، وهو عدو غير واضح المعالم أو الحدود أو الهوية، ولا يهدد الولايات المتحدة فقط ولكن يهدد العالم أجمع (البهي، 2014). وقد استندت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة عن البيت الأبيض، والتي صدَّق الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش الابن" على طرحها في 17 سبتمبر 2002 لمبدأ الضربات الوقائية، ودشنت المبدأ المعروف "من ليس معنا فهو ضدنا"، ودفعت بأن الإرهاب هو العدو، وهو لا يتمثل في نظام أو فرد أو ديانة أو أيدلوجية بعينها، وإنما هو عنف مقصود يُرتكب ضد الأبرياء. ومن ثَمَّ، فإن الحرب ضد الإرهاب تجري على جبهات متعددة، وعلى فترات زمنية طويلة (سيف، 2003).

كما أكدت الاستراتيجية على إمكانية اتخاذ عدد من الإجراءات الأحادية عندما يستدعي الأمن القومي ذلك. فيتم استخدام المصطلحين (الوقاية والمنع) بالتبادل، على الرغم من أنهما غير مترادفين. ومصطلح المبادرات الوقائية الذي استخدمته الوثيقة يعني اتخاذ التدابير الوقائية، بصرف النظر عما إذا كانت الحرب وشيكة أم لا، في حين تشير الحرب المانعة إلى بدء الحرب عندما تصبح وشيكة (البهي، 2014).

لقد مثلت أحداث 11 سبتمبر نقطة تحول في الاستراتيجية الدفاعية الأمريكية بشكل عام (نعيمة، 2006). وقد انعكس ذلك على زيادة الإنفاق العام لمكافحة الإرهاب؛ مما أدى إلى تحويل أنشطة البحث والتطوير نحو المشروعات العسكرية، وتشديد إجراءات الأمن، وإطالة فترات الانتظار في المطارات والحدود، وتزايد الدعم المخصص للصناعات الاستراتيجية (Saxton, 2002). والجدير بالذكر أنه عام 2004، طلبت الإدارة الأمريكية تخصيص 52.7 مليار دولار أمريكي لتمويل مكافحة الإرهاب بزيادة نسبتها 83٪ مقارنة بموازنة عام 2002 (28.8 مليار دولار أمريكي)، وطلبت 14 وكالة أكثر من ضعف المخصصات بموازنة 2002، وكانت أكبر تلك الزيادات مخصصة للأمن الداخلي (23.9 مليار دولار أمريكي) والدفاع (15.2 مليار دولار أمريكي (Nanto, 2004).

كما غيَّرت أحداث 11 سبتمبر أجندة الكونجرس، والميزانية المخصصة للدفاع. فقد أنفقت الحكومة الفيدرالية ما يقدر بنحو 2 تريليون دولار أمريكي من التمويل الطارئ؛ لدعم استجابتها لتلك الهجمات، وكان الكونجرس – على الرغم من الاعتراضات المبكرة من جانب الرئيس الأسبق "جورج دبليو بوش"– عازمًا على القيام بأكبر عملية إعادة تنظيم للحكومة الفيدرالية منذ الحرب العالمية الثانية. وقامت وزارة الأمن الداخلي (Department of Homeland Security, DHS) بتوحيد 22 وكالة فيدرالية، بما في ذلك أجزاء من الوكالات التي لا تتمتع بصلاحيات الأمن الداخلي. كما منح الكونجرس صلاحيات واسعة للرئيس لإدارة العمليات العسكرية في الخارج من خلال تفويضين عامي 2001 و2002 لاستخدام القوة العسكرية (The Authorizations For The Use of Military Force, AUMF) . وقد تم إقرار التفويض الأول بعد أيام قليلة من هجمات 11 سبتمبر، والثاني في أكتوبر 2002 للاستخدام في حالة العراق (Binder & Reynolds, 2021).

وفي ضوء ما سبق، يمكن الوقوف على مجموعة من الخلاصات التحليلية، يأتي في مقدمتها **أن أحداث 11 سبتمبر كانت لها تكلفة مادية/غير مادية وحالية/مستقبلية ومباشرة/غير مباشرة وفعلية/تقديرية وداخلية/عالمية.** وعمومًا، فإن الوقوف على التكلفة الإجمالية الدقيقة لها قد يكون أمرًا متعذرًا بسبب: مبادرات القطاع الخاص المُصممة خصوصًا لتوفير التأمين اللازم ضد هذا النوع من المخاطر الآخذة في الظهور، وتوافر بعض الأدوات السوقية، مثل سندات الكوارث التي يمكنها أن تشمل بعض مخاطر الإرهاب في المستقبل. هذا

إلى جانب التضارب الحاد في قياس التكلفة الإجمالية التي تنصرف في جزء منها إلى المؤشرات الفرعية التي يُبنى عليها القياس وما يجب أن يندرج تحته وما يجب أن يستبعد منه، وتتعدد المقاييس، والنماذج الإحصائية، وفترات القياس، وطرقها.

قد تكتفي دراسات بأعداد القتلى والمصابين وتكلفة الإصلاح والترميم، وقد تأخذ أخرى في اعتبارها عشرات المؤشرات الفرعية الأخرى، مثل: حجم المساحات المكتبية المدمرة، والخسائر في الأرباح، وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وخسائر أسواق الأسهم، وارتفاع رسوم التأمين والشحن، وفقدان الثقة العامة، وانخفاض الطلب على السفر والسياحة، وغزو واحتلال أفغانستان والعراق، والحرب العالمية على الإرهاب، وإعاقة التجارة الدولية، وتقويض تدفق رؤوس الأموال، وتكلفة جهود مكافحة الإرهاب، والتعويضات الرسمية للضحايا، وتغيير تصورات المواطنين إلى الخطر والتهديدات، وتكلفة الإجراءات الأمنية المكثفة المقتطعة من الموازنة، وانخفاض إنتاجية الأفراد، وتراجع الأسعار، وما إلى ذلك.

ويعني ذلك عدم وجود المقياس/المعيار/النموذج الواحد لتحديد تلك التكلفة، وبالتالي وجود شكل من أشكال الاختيار الانتقائي للمتغيرات التي تدخل في/تخرج عن حساب تلك التكلفة، فلا توجد مبررات علمية/عملية لأسباب التعويل على بعض المتغيرات مقابل استبعاد أخرى. وبالتالي، نواجه عدة **تقديرات** للتكلفة العالمية للإرهاب بشكل عام، وللحدث الإرهابي الواحد بشكل خاص. وقد يكون أي منها حقيقة دقيقة، وقد يكون أي منها أيضًا مبالغة مُسيسة ومتحيزة تنحرف عن الحقيقة في ظل غياب النموذج الأوحد الذي يُطبق على جميع الحالات قيد التحليل. وعليه، ستختلف التكلفة باختلاف الجهة التي أصدرتها، سواء وسائل الإعلام، أو الحكومات، أو المنظمات الدولية، أو مراكز الفكر، أو الهيئات الأكاديمية، أو غير ذلك. كما ستختلف باختلاف خلفيات وأجندات وتخصصات من أصدرها.

ومن ثَمَّ، لم يكن هناك تقدير واحد للحكومة الأمريكية لإجمالي تكلفة أحداث 11 سبتمبر، ولا سيما أنها تضمنت تكلفة الحروب التي شنتها الولايات المتحدة في أعقابها، بما يشمله ذلك من تكاليف مباشرة وغير مباشرة تم إنفاقها في مناطق الحرب، وعلى جهود الأمن الداخلي لمكافحة الإرهاب، والاقتراض الحربي، وتكاليف الرعاية الطبية، ومدفوعات العجز للمحاربين القدامى، وهي التكلفة التي قدرتها إدارة الرئيس الأمريكي "جو بايدن" بحوالي 5.8 تريليونات دولار أمريكي على مدى العقدين الماضيين. ولكونها نفقات طويلة الأجل، فإنها قد تستمر لعقود مقبلة بالنظر إلى مدفوعات الرعاية الطبية والعجز المستقبلي للمحاربين القدامى، التي من المرجح أن تتجاوز 2.2 تريليون دولار، لتدفع بعض التقديرات بأن إجمالي تكاليف الميزانية والالتزامات المستقبلية لحروب ما بعد 11 سبتمبر تبلغ حوالي 8 تريليونات دولار أمريكي (Crawford, 2021).

تكلفة الإرهاب على المستوى الإقليمي

انتقالًا من المستوى العالمي إلى المستوى الإقليمي، يمكن الدفع بتعدد الدراسات المعنية بالإرهاب، سواء على الصعيد الإفريقي، أو الأوروبي، أو الآسيوي، الأمر الذي يمكن الوقوف عليه تفصيلًا على النحو التالي:

على الصعيد الإفريقي

بلغت التكلفة الاقتصـــادية للإرهاب في القارة الإفريقية عام 2016 نحو 15.5 مليار دولار أمريكي، أي أكثر من عشرة أضـعاف التكلفة الاقتصـادية للإرهاب منذ عام 2007، عندما قُدرت التكلفة الاقتصـادية بنحو 1.54 مليار دولار أمريكي. وقد كلّف الإرهاب القارة الإفريقية بين عامي 2007 و2016 ما لا يقل عن 119 مليار دولار أمريكي. وقد يرتفع ذلك الرقم عند حساب خسائر الناتج المحلي الإجمالي، وخسائر الأنشطة الاقتصادية غير الرســـمية، والإنفاق الأمني الإضـــافي، وتكاليف اللاجئين والنازحين، من بين اعتبارات أخرى (United Nations Development Programme, 2019).

وقد اختار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) 18 دولة لدراسة تكاليف الإرهاب في مشروعه المعنون بـــ"منع التطرف العنيف في إفريقيا والتصدي له: نهج إنمائي". يوضح الجدول التالي بعض ملامحه من خلال عدد الهجمات الإرهابية، والوفيات الناجمة عنها في إفريقيا بين عامي 2007 و2017.

الجدول 1

التكلفة الاقتصادية الإجمالية للإرهاب وكثافة نشاطه في بعض البلدان الإفريقية 2007–2017

الدولة	عدد المنشآت	عدد العمليات الإرهابية	التكلفة الاقتصادية للإرهاب حتى عام 2017 بالمليون دولار أمريكي
نيجيريا	18.952	3058	97.966
ليبيا	1.413	1.595	5.201
السودان	2.644	717	3.807
كينيا	1.426	447	1.268
الكاميرون	1.326	190	879
الصومال	4.472	2.152	770
تونس	158	44	498
أوغندا	1.242	184	410
تشاد	629	53	342

إثيوبيا	505	66	281
مالي	486	271	226
إفريقيا الوسطى	1.136	204	197
النيجر	838	78	172
المغرب	75	13	99
تنزانيا	61	45	45
تونس	61	45	45
السنغال	92	32	27
موريتانيا	27	11	23
بوركينافاسو	57	15	20

المصدر: United Nations Development Programme. (2019)

ويُقدر التقرير الذي يحمل عنوان "قياس الأثر الاقتصـــادي للتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب في إفريقيا" أن جميع الدول الواردة في الجدول السابق، باستثناء السودان والصومال، خسرت ما متوسطه 97 مليار دولار سنويًا منذ عام 2007، وهي التكلفة التي أمكن الوقوف عليها بالنظر إلى تداعيات الهجمات الإرهابية على البنية التحتية، والأضرار المادية، والاقتصادات الرسمية وغير الرسمية، فضلًا عن تأثير الإنفاق الأمني على عمليات التنمية. فيما بلغت تكلفة الإرهاب الاقتصادية بين عامي 2007 و2018 ما يقرب من 135 مليار دولار، بزيادة قدرها 1700% مقارنة بعام 2007. وقد دفع التقرير بأن هناك تغيُّرات ســـلوكية خلَّفت الخوف، وأســـهمت في زيادة الطابع غير الرسمي للاقتصاد، ودفعت التجارة السرية عبر الحدود، وقلصت الاستثمار، ووجهت العائدات الحكومية صـــوب الأمن وإعادة بناء البنية التحتية (United Nations Development Programme, 2020).

وعلى صعيد التكلفة السياسية للإرهاب، يمكن الدفع –بشكل عام– بأن منطقة جنوب الصحراء الكبرى تحولت إلى مركز عالمي للإرهاب في ظل هشاشة بعض البلدان الإفريقية، وتنوع المجموعات العرقية والدينية، وضعف المؤســـســـات الديمقراطية، والتدخل الخارجي، وتنامي تأثير الإرهاب على الرفاهة الاجتماعية، وغير ذلك من عوامل هيأت الفرصة لاستيلاء العسكريين على السلطة السياسية (Africa Daily News, 2023).

ومنذ عام 2022، تصاعدت أنشطة التنظيمات الإرهابية شمال ووسط مالي، كما اتسع نفوذ تلك التنظيمات ليشمل مساحات شاسعة من المناطق الريفية في بوركينا فاسو. وتوسعت الأنشطة الإرهابية في الدول الساحلية (توجو، وغانا، وبنين) في خليج غينيا. كما تحولت منطقة الحدود بين النيجر، ومالي، وبوركينا فاســو إلى معقل

لفصائل تابعة لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين. كما سيطرت الجماعات المنشقة عن تنظيم بوكو حرام على منطقة حوض بحيرة تشاد؛ مما خلق تحديات معقدة للمناطق ذات الأهمية الاستراتيجية (الصباحي، 2023). وعام 2023، يمكن القول بأن منطقة الساحل (الممتدة من السنغال إلى البحر الأحمر) باتت تواجه أزمة أمنية حادة بسبب كثافة نشاط التنظيمات الإرهابية، ولا سيما تنظيمي القاعدة وداعش. فوفقًا لمؤشر الإرهاب العالمي، تُعدُّ منطقة الساحل الغربي هي الأكثر تضررًا من الإرهاب؛ بعد أن شهدت نسبة الوفيات الناجمة عنه زيادة وصلت إلى 70% بين عامي 2021 و2022، كما شهدت تلك المنطقة نزوح أكثر من 2.7 مليون شخص. وبشكل عام، تمثل الوفيات الناجمة عن الإرهاب في تلك المنطقة 43% من إجمالي الوفيات الناجمة عن الإرهاب على مستوى العالم. ووفقًا لمؤشر الإرهاب العالمي، فإن مالي وبوركينا فاسو –من بين دول الساحل الغربي– هما من بين الدول الخمس الأكثر تضررًا من الإرهاب في العالم (Mathur, 2023).

ووفقًا لموقع بيانات الأحداث والصراع المُسلح (Armed Conflict Location and Event Data Project, ACLED) ، شهدت كل من مالي، وبوركينا فاسو في منتصف عام 2022 أحداثًا هي الأكثر دموية بالمقارنة بالعقد المنصرم. ووفقًا لمركز إفريقيا للدراسات الاستراتيجية (Africa Center for Strategic Studies)، تزايد العنف الذي تمارسه الجماعات المتطرفة في مالي بنسبة 70% عام 2022 (Africa Defense Forum, 2022). على سبيل المثال، قُتل ما لا يقل عن 79 شخصًا خلال هجوم إرهابيين إسلاميين في سيتينجا، ببوركينا فاسو، في 11 يونيو 2022، وهي بلدة تقع على بعد 15 كيلومترًا من الحدود مع النيجر، في أكبر حادث دموي منذ مقتل أكثر من 130 شخصًا في مذبحة بالقرب من سولهان في يونيو 2021. وفي فبراير وأبريل 2022، قُتل العشرات، وأصيب عدد آخر في هجومين مختلفين شنهما إرهابيون في حديقة بنجاري الوطنية (Pendjari National Park) شمال بنين (Kohnert, 2022: 5). أما في بوركينا فاسو، ومنذ يوليو2023، أدى العنف إلى نزوح حوالي 6,700 شخص في منطقة بوكل دو موهون (Boucle du Mouhoun region) في البلاد، وفقًا لمنظمة أطباء بلا حدود (Africa Defense Forum, 2022).

وعليه، يمكن القول إن الإرهاب على الصعيد الإفريقي له تكلفة مضاعفة؛ لأن الأنشطة الإرهابية في الدول النامية الغنية بالموارد وغير المتجانسة اجتماعيًّا –على شاكلة نيجيريا على سبيل المثال– تتداخل مع أبعاد ومتغيرات معقدة، مثل: التنافس على الموارد، والانقسام العرقي، والحرمان الاقتصادي من ناحية (Chuku, 2017)، وتنامي تأثير الإرهاب رغم الجهود الحكومية لمكافحته، من ناحية ثانية، وتنامي تأثيره على الاقتصاد الكلي، ولا سيما مع إعادة توجيه النشاط الاقتصادي بعيدًا عن الإنفاق الاستثماري الخاص إلى الإنفاق الأمني والدفاعي من ناحية ثالثة (Chuku, 2017) ، وخروج أكبر استثمار خاص في القارة عن مساره في بعض

الحالات، ومنها موزمبيق (بعد أن أوقفت شركة "توتال إنرجي" الفرنسية العملاقة مشروعها للتنقيب عن الغاز الطبيعي المسال، والذي قُدّرت قيمته بنحو 20 مليار دولار عام 2021، إثر استهداف مدينة بالما بوسط موزمبيق من ناحية رابعة (Perez, 2021)، وتفشي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، واستهداف عدة أهداف مدنية وعسكرية، من ناحية خامسة (Sasu, 2022).

على الصعيد الآسيوي

من الواضح على الصعيد الآسيوي أن التنظيمات الإرهابية تمارس ضغوطًا عديدة على الحكومات الوطنية؛ لإجبارها على الإذعان لمطالبها، وهو ما يتأتى من خلال الخسائر الكبيرة التي تلحقها، إذ يدعو دليل التدريب الخاص بتنظيم القاعدة أتباعه إلى مهاجمة المراكز الاقتصادية الحيوية التي يعكس استهدافها عجز تلك الحكومات الوطنية عن حماية مواطنيها، وبالتالي تتسبب في تراجع ثقة المواطنين في النظام الحاكم، وفي شرعيته، ولا سيما إن تواترت الهجمات الإرهابية حتى يسود الخوف والرعب في المجتمع من ناحية، ونظرة الدول في التكاليف المتوقعة للأعمال الإرهابية المستقبلية ومقارنتها بتكاليف الإذعان لمطالب الإرهابيين والاستجابة لها من ناحية ثانية (Gaibulloev & Sandler, 2009)، وتقويض العمليات الإرهابية المتكررة سمعة الدولة الدولية من ناحية ثالثة (Ali, 2010).

وتزداد تلك التكلفة في المراكز المالية والمدن الرئيسة بالمقارنة بتكلفة الإرهاب المُتَكبدة في حال شن الهجوم على منطقة نائية؛ أي أن للإرهاب تكلفة غير متجانسة تبعًا لمواقع الهجمات الإرهابية، وهو ما خلُص له Majeed (2013) في تقريره المعنون بـ"ارتفاع تكلفة الإرهاب.. لماذا يهم الموقع في الهجمات؟" من خلال دراسته لحالة باكستان. فوفقًا له، تتسبب الهجمات في أحد المراكز المالية الرئيسة –بالمقارنة بالمناطق النائية– في تكاليف اقتصادية أكبر لخمسة أسباب: تغطية إعلامية أكبر، وتزايد التأثير النفسي (لأنها تُشعِر عموم السكان بضعفهم وبتزايد تنظيم الإرهابيين في المقابل)، والأضرار التي تلحق بالبنية التحتية في المناطق المكتظة بالسكان بالمقارنة بالمناطق النائية، وتعطل نشاط أقسام كاملة من الاقتصاد القومي، لأن المؤسسات المالية الرئيسة بما في ذلك البورصة والبنوك المركزية تتواجد عادة في المراكز المالية الكبرى؛ مما يؤكد أن تكلفة الإرهاب تختلف باختلاف المواقع الجغرافية المستهدفة. ومن ثَمَّ، يرى الكاتب بأن الهجوم الإرهابي على أي مدينة كبرى يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو 40.94 مليون دولار أمريكي.

ومن الواضح أيضًا على الصعيد الآسيوي كيف تؤثر الهجمات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية في معدلات النمو الاقتصادي. فكل حادث إرهابي يتعرض له في المتوسط مليون شخص يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 1.5%. وفي البلدان المكتظة بالسكان، يزداد هذا التأثير الاقتصادي، ويتقلص

النمو الاقتصادي بسبب مزاحمة النفقات الحكومية. ومن ثَمَّ، تزداد تكلفة الإرهاب في الدول النامية مقارنة بالدول الغنية (Gaibulloev & Sandler, 2009).

وعلى صعيد دول **جنوب آسيا**، بلغت الوفيات الناجمة عن الإرهاب ما نسبته 52.63% و35.22% و12.15% بين الإرهابيين، والمدنيين، وقوات الأمن، على الترتيب. وقد أثرت الأنشطة الإرهابية سلبًا على التنمية في المنطقة، خاصة في ظل الانخفاض النسبي لمعدل الوفيات بين الإرهابيين، وزيادة تعرض باكستان للإرهاب من بين دول جنوب آسيا (Patra, 2019)، ولا سيما مع ارتفاع عدد وحجم الهجمات الإرهابية في البلاد (Khalid, 2020)، التي خلَّفت آثارًا اجتماعية وسياسية واقتصادية واسعة. وفي الفترة من سبتمبر 2001 إلى 2013، كلفت الحرب على الإرهاب البلاد حياة أكثر من 35 ألفًا مواطن، و3500 من العناصر الأمنية، ودمرت البنية التحتية، وتكبدت البلاد خسائر اقتصادية مباشرة بلغت 67.93 مليار دولار. كما أدت العمليات العسكرية ضد الإرهابيين إلى نزوح ملايين الأشخاص. وقد خلُص "المعهد الباكستاني لدراسات السلام" (Pakistan Institute for Peace Studies) –الذي تأسس عام 2003، وهو منظمة غير حكومية مقرها إسلام آباد معنية بتعزيز السلام والتسامح– إلى أنه بسبب العمليات العسكرية في أجزاء مختلفة من المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية، وخيبر بختونخوا، نزح 3.5 ملايين شخص. (Khan, 2013).

وبحسب مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2019، ازداد النشاط الإرهابي في أفغانستان بالتوازي مع التراجع النسبي للصراع في سوريا والعراق؛ لتتفوق حركة طالبان في ذلك العام على تنظيم داعش، باعتبارها التنظيم الإرهابي الأكثر فتكًا في العالم عام 2018، بعد أن بلغ عدد قتلاه 6,103 قتلى، ليرتفع عدد الوفيات المنسوبة إلى حركة طالبان بنسبة تقل قليلًا عن 71%. وفي المقابل، انخفضت الوفيات المنسوبة إلى تنظيم داعش على مستوى العالم بنسبة تقل قليلًا عن 70%، حيث انخفضت من 4,350 حالة وفاة عام 2017 إلى 1,328 عام 2018. ومع ذلك، سجلت بعض الجماعات التابعة لتنظيم داعش مستويات متزايدة من النشاط الإرهابي، وكان فرعها في خراسان هو رابع أكثر الجماعات الإرهابية دموية عام 2018، حيث تم تسجيل أكثر من ألف حالة وفاة، وحدثت غالبية تلك الوفيات في أفغانستان. وفي المجمل، كانت هناك 13 مجموعة/حركة/تنظيم إرهابي مسؤول عن أكثر من مائة حالة وفاة عام 2018، وتعني الزيادة في الوفيات الناجمة عن الإرهاب في أفغانستان أن منطقة جنوب آسيا ظلت هي المنطقة الأكثر تضررًا من الإرهاب في ذلك العام (The Institute for Economics & Peace -IEP, 2019).

أما بالنسبة لمنطقة شرق آسيا، ووفقًا لمؤشر الإرهاب العالمي (GTI) الصادر عام 2022، يتراجع تأثير الإرهاب في شرق آسيا للغاية. فإجمالًا، وقع 779 حدثًا مرتبطًا بالإرهاب في شرق آسيا في الفترة من 1970

إلى 2020. وأسفرت الهجمات عن مقتل 1,123 شخصًا وإصابة 9,061 آخرين. وقد وقع أكبر عدد من الهجمات 371 هجومًا (بنسبة 47.63%) في اليابان، تليها الصين، التي شهدت 268 هجومًا بنسبة 34.4% من إجمالي الهجمات التي وقعت في الفترة قيد التحليل (Shin, et al., 2023).

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن الدول الآسيوية النامية أكثر تأثرًا بالإرهاب من نظيراتها الأكثر تقدمًا، وهو ما يلفت الانتباه إلى تباين تأثيرات الإرهاب داخل الإقليم الواحد باختلاف درجة تقدم الدول، وطبيعة أنظمتها السياسية، وأيضًا من منطقة إلى أخرى داخل الدولة الواحدة. كما تزداد تأثيرات الإرهاب في الدول التي تعاني من الصراعات المسلحة ابتداءً؛ لأن الصراعات الداخلية والخارجية ترتبط بحصص استثمارية أصغر، وحصص إنفاق حكومية أكبر؛ وذلك لأن وجود ولاية أو فرع لأحد التنظيمات الإرهابية، أو وجود عدة تنظيمات إرهابية في دولة ما، من شأنه أن يضاعف التكلفة التي تتكبدها تلك الدولة جرَّاء الإرهاب، وهي التكلفة التي تؤثر على: تقويض صورة الدولة على المستوى الخارجي، وإضعاف شرعية النظام الحاكم، وتقويض الاستثمارات الأجنبية، وإعادة تخصيص الموازنة العامة للدولة للإنفاق الأمني والدفاعي. ولا شك أن النزوح الناجم عن العمليات الإرهابية يعني بالضرورة أن الدول المجاورة ستتكبد هي الأخرى تكلفة لاستضافة هؤلاء النازحين، وتقديم الخدمات اللازمة لهم.

على الصعيد الأوروبي

بين عامي 1994–2014، أثرت الهجمات الإرهابية على أسواق الأسهم والسندات في خمس دول أوروبية، هي: المملكة المتحدة، وبلجيكا، وفرنسا، وألمانيا، وإسبانيا. وفي 13 نوفمبر 2015، تعرضت باريس لهجوم إرهابي أسفر عن مقتل 130 شخصًا، وإصابة 368 آخرين. ووقعت تلك الهجمات بالقرب من ملعب "سان داوني" مباشرة بعد مباراة المنتخب الفرنسي لكرة القدم، وبجواره تعرضت عدة مقاهي ومطاعم في وسط باريس لأعنف هجوم على مسرح "باتاكلان"، حيث احتُجز بعض الرهائن، وقُتل أكثر من 80 شخصًا. وبالإضافة إلى التأثير المباشر للهجمات الإرهابية من حيث الإصابات والوفيات، كان هناك أيضًا تأثير غير مباشر على اقتصاد البلاد. وقد انصب التأثير الأكبر على قطاع السياحة، الذي يحظى بأهمية خاصة في فرنسا، لا سيما باريس، حيث ألغى كثير من السياح الذين كانوا في طريقهم لزيارتها رحلاتهم.

وإلى جانب الفنادق التي تضررت بسبب الإلغاء، تأثرت أيضًا المطاعم، والمتاجر، والمعالم السياحية، وسيارات الأجرة في العاصمة الفرنسية. وفي بروكسل، أُلغيت 40٪ من جميع الحجوزات لعطلة نهاية الأسبوع بعد الهجوم. كما تراجعت الأسواق المالية في فرنسا عند بدء التداول بعد الهجمات، وانخفضت أسعار أسهم

شركتي الخطوط الجوية الفرنسية و ك إل إم (Air -France KLM) وأكور للفنادق (Accor Hotels) بشكل حاد.

في ظل الهجمات الإرهابية، تتزايد أهمية الإنفاق على أفراد الجيش والشـــرطة، وإن تســـببت تلك النفقات الإضـــافية في النهاية في زيادة الضـــرائب، وتراجع الإنفاق في مجالات أخرى؛ لأن الاتحاد الأوروبي لديه قواعد لضـــمان الإنفاق الرأســـمالي والاســـتقرار المالي للدول الأعضـــاء. وفي هذه الحالة، يقتصـــر الاقتراض الحكومي الســـــنوي على 3% من الناتج المحلي الإجمالي، وتمتد التأثيرات المترتبة على هذه التغييرات في الإنفاق إلى مجالات اقتصـــــادية أخرى. ومن بين أمور أخرى، أدت الضـــــرائب المرتفعة إلى تغيير ســـــلوك الإنفاق لدى المستهلكين، والتجار، ورجال الأعمال، وحتى الشركات الكبرى؛ مما أدى إلى تراجع الاستثمارات (Schepers, 2016).

وفي السنوات الأخيرة، وضـع عدد من الدول الأعضـاء في الاتحاد الأوروبي مكافحة الإرهاب المحلي والدولي في مقدمة اهتماماتها، ولا سيما أن الهجمات الإرهابية لم تقع فقط في العواصم الأوروبية، مثل: برلين، وبروكسل، وباريس، وسـتوكهولم، ولكن أيضًـا في الأماكن النائية مثل مدينة "أنسـباخ" في ألمانيا، وتريب في فرنسـا أيضًـا. ووفقًا لمؤشـــر الإرهاب العالمي (2017)، كان عام 2016 هو العام الأكثر دموية بالنســـبة لأوروبا بســـبب الإرهاب؛ إذ وقع 630 هجومًا إرهابيًّا خلّف 826 ضـحية. ومنذ عام 2002، عانت فرنسـا، وإسـبانيا، والمملكة المتحدة، إلى جانب تركيا –أكثر من غيرها– من الإرهاب، حيث عانت مجتمعة من 67% من الهجمات و90% من القتلى. وبين عامي (2014–2017)، كانت المملكة المتحدة، وألمانيا، وفرنسا أكثر البلدان تضررًا.

وفي هذا السياق، تشير التكاليف المباشرة للإرهاب إلى الإصابات أو الخسائر في الأرواح التي يمكن قياسها، وإن كان من الصـــعوبة بمكان تقدير بعض التكاليف الأخرى المباشـــرة؛ لأن المعاناة الفردية للضـــحايا والناجين يصعب قياسها اقتصاديًّا من ناحية، ولأن هناك العديد من عقود التأمين على الحياة المدفوعة مسبقًا، وإن كان لا يملكها كل الضـــحايا، من ناحية ثانية. كما أن مثل هذه التأثيرات عادة ما تزول بعد فترة وجيزة، ومن الصـــعب ملاحظتها عندما تكون الهجمات صـــغيرة، أو عندما تحدث في بلدان قادرة على الصـــمود (بما في ذلك بلجيكا، وفرنسـا، وألمانيا، على سـبيل المثال). وخلصـت صـحيفة "وول سـتريت جورنال" إلى أن الهجمات الإرهابية التي وقعت سلفًا في لندن، وستوكهولم، وبرلين، وشارع الشانزليزيه، تسببت في تداعيات محدودة، على عكس الهجوم الإرهابي الذي وقع في باريس عام 2015، كما ذكر سابقًا (Krieger & Meierrieks, 2019).

وبالنسبة إلى التكاليف الاجتماعية والاقتصـادية الإجمالية للإرهاب، فقد أظهر Gaibulloev and Sandler (2008) أن الإرهاب أضـعف النمو الاقتصـادي في 18 دولة أوروبية خلال الفترة 1971–2004. وأن متوسط

نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد بلغ 0.2%، والاستثمارات أقل بنسبة 0.33% لكل هجوم إرهابي إضافي لكل مليون نسمة.

ووفقًا لدراسة المحاكاة التي أجراها Abadie and Gardeazabal (2003)، كان من الممكن أن يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد في إقليم "الباسك" أعلى بنسبة 10% لولا النشاط الإرهابي الذي تمارسه منظمة "يوسكادي تاأسكاتاسونا" أو منظمة "وطن الباسك والحرية" المعروفة اختصارًا باسم "إيتا" (ETA)، وهي منظمة إسبانية مسلحة تشكلت من طلاب غاضبين، وتسعى منذ نهاية خمسينيات القرن العشرين إلى انفصال إقليم "الباسك" عن إسبانيا، وتأسيس دولة مستقلة شمال إسبانيا وجنوب فرنسا. وقد أدى اندلاع الإرهاب في أواخر ستينيات القرن العشرين إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في إقليم "الباسك" بنحو 10% مقارنة بمناطق أخرى لم تتعرض له.

وبشكل عام، يمكن القول إن التكلفة التي تتكبدها القارة الأوروبية جرَّاء الإرهاب تشمل: التكلفة المتكبدة لدعم التدابير الوطنية لمنع التطرف والتجنيد، وتمويل تدابير مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى تدابير تعزيز الأمن على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي. إذ تتطلب مكافحة الإرهاب دعم التعاون العملي بين سلطات إنفاذ القانون الوطنية، فضلًا عن مواءمة الأحكام المتعلقة بالإرهاب في القانون الجنائي والإجراءات الجنائية، والتعاون مع الدول الأخرى وعدد من المنظمات الدولية المعنية، واستحداث برامج لمكافحة التطرف، وتقويض آليات تمويل الإرهاب، وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء من خلال قواعد البيانات المختلفة، سواء الوطنية أو الأوروبية، واستخدام أدوات التعاون القضائي، وقدرات وكالات الاتحاد الأوروبي، ومراقبة فعَّالية برامج مكافحة التطرف والامتثال للحقوق الأساسية. بشكل عام، كبدت تلك المؤشرات الاتحاد الأوروبي في الفترة من 2004 إلى 2018 نحو 185 مليار يورو من الناتج المحلي الإجمالي المفقود، ونحو 5.6 مليارات يورو في صورة خسائر لحقت بالأرواح، والبنية التحتية، والتجارة، والاستثمار الأجنبي المباشر، والسياحة (Van Ballegooij & Bakowski, 2018).

وفي ضوء هذا المستوى والأنظمة الإقليمية المختلفة التي تندرج تحت لوائه، يمكن الدفع بمجموعة من الاستنتاجات التحليلية، أهمها أن الأنشطة الإرهابية في دولة نامية غنية بالموارد وغير متجانسة اجتماعيًّا يمكن أن تتداخل مع أبعاد إضافية، مثل: التنافس على الموارد، والتجزئة العرقية، والحرمان الاقتصادي، وتتفاعل جميعها لتزيد الوضع تعقيدًا، خاصة بسبب التراجع النسبي لقدرات الاقتصاد الوطني؛ مما يزيد من صعوبة مجابهة الأنشطة الإرهابية.

كما أن تكلفة البلد المضيف للتنظيم الإرهابي تزداد مقارنة بتكلفة الحوادث العرضية، وهو ما يظهر بوضوح في حالة نيجيريا وأفغانستان. وتتركز تكلفة الإرهاب في عدد قليل من القطاعات الرئيسة، وأبرزها النقل، والسياحة، والأسواق المالية. كما تتفاقم تكلفة الإرهاب بسبب عدد من العوامل الداخلية، مثل: التنوع العرقي والديني، والجماعات المتناحرة، والصراع على الموارد الطبيعية، ووجود الميليشيات أو الجماعات الإرهابية في الداخل.

تشمل تكلفة الإرهاب الأموال المخصصة لجهود مكافحة الإرهاب، وهي أنشطة من شأنها أن تزيد النفقات النقدية المباشرة دون أن تضيف إلى الإنتاجية، حيث تنفق الحكومات والشركات المزيد على حماية الأرواح والممتلكات بدلًا من الاستثمار في البحث والتكنولوجيا. وقد تؤدي استراتيجيات مكافحة الإرهاب إلى زيادة تدفق المساعدات والتدخلات الأخرى في بلد ما. حيث تلقت أفغانستان دعمًا متزايدًا من الولايات المتحدة وغيرها من الجهات المانحة الدولية الكبرى؛ لإعادة تأهيل الاقتصاد. ولكن المساعدات الخارجية غير قادرة على التعويض عن جميع الخسائر التي تتكبدها بعض الدول، وفي مقدمتها باكستان بسبب الإرهاب. وعليه، تظل التغييرات التي تطرأ على الموازنة العامة للدولة، وبالتالي موازنة الأمن الداخلي والدفاع، مؤشرًا مهمًّا لتحديد تكلفة الإرهاب.

تكلفة الإرهاب على الأفراد

قد يؤثر الإرهاب على الاحتياجات الأساسية لمختلف الأفراد وحرياتهم، وقد يؤثر في أمنهم وكرامتهم، وقد يصل تأثيره إلى أمنهم الغذائي والصحي، وقد يؤثر في جودة الخدمات الصحية المقدمة لهم، وقد يسفر عن تدمير المرافق التعليمية (Wibisono, A. et al., 2020). وبعبارة أخرى، فإن للإرهاب تكلفة سياسية يتكبدها الأفراد لأنه يشكل أحد مهددات الأمن الإنساني. فلا شك أن الإرهاب له تداعيات سلبية تقوض حق البشر في الحياة والحرية والسلامة البدنية، وهو ما يتجلى بالنظر بشكل مباشر إلى ضحايا الإرهاب. كما قد تصل تداعيات الإرهاب إلى الركائز السياسية اللازمة لاحترام حقوق الإنسان وتلبية احتياجات الأمن الإنساني، وأبرزها الديمقراطية وسيادة القانون. وقد يتراجع الاهتمام بحقوق الإنسان والأمن الإنساني لصالح جهود مكافحة الإرهاب، وقد تتحول التدابير المؤقتة لمكافحة الإرهاب –وإن كانت ضرورية– إلى تدابير دائمة تخلق قيودًا على الحريات الفردية (Parliamentary Assembly, 2011). وبعبارة أخرى، يمكن القول إن الإرهاب يشكل تهديدًا كبيرًا للأفراد؛ لأنه يؤثر –بشكل مباشر– على رفاهتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إذ تشمل تداعياته فقدان الممتلكات، ونقص الإمدادات الغذائية، وارتفاع مستويات الفقر، ويؤثر الإرهاب في مختلف أبعاد الأمن الإنساني مثل: الصحة، والتعليم، والغذاء، والحرية، وما إلى ذلك (Illo, et al., 2023).

كما تبرز تكلفة الإرهاب السياسية التي يتكبدها الأفراد بالنظر إلى تنامي ظاهرة اللاجئين والنازحين داخليًا. وفي هذا السياق، تحاول المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية لعب دور بارز في تسهيل حياة النازحين وتسجيلهم بمساعدة الأمم المتحدة، وتحديدًا المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كما تلعب أدوارًا في إعادة توطينهم في البلدان المضيفة، وتوفير بطاقات هوية تأسيسية جديدة لمن فقدوا أوراقًا تثبت هويتهم، وتقديم المساعدات المالية أو العينية لهم؛ لإعادة بناء حياتهم بكرامة، وزيادة استقلاليتهم، والحد من معاناتهم.

ومن منظور النوع الاجتماعي، يمكن الدفع بأن التكلفة التي يتكبدها الأفراد جرَّاء الإرهاب لا تقتصر على النساء من دون الرجال، أو العكس. فكثيرًا ما تتعرض النساء للاضطراب الشديد، والأمراض، والاختطاف، والاستغلال الجنسي، وأنواع أخرى من العنف بسبب الأوضاع غير الآمنة. وبالمثل، يقع الرجال أيضًا ضحية للاغتيالات، والإصابات، والتجنيد القسري، من قِبل التنظيمات الإرهابية التي قد تستهدف معسكرات إيواء المشردين من الرجال والنساء، على حد سواء (Abbasi, Khatwani & Panhwar, 2020).

ومن المنظور الاقتصادي، يمكن الدفع بأن للإرهاب تأثيرات مباشرة على دخل الأفراد؛ إذ يؤدي وقوع حادث إرهابي إضافي إلى انخفاض نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 1.5٪ في البلدان المكتظة بالسكان (Gaibulloev & Sandler, 2009). إضافة إلى ذلك، لا يمكن الاستهانة بخطورة التكاليف العاطفية التي يتكبدها الأفراد جراء الإرهاب، والتي قد تكون لها آثار اقتصادية واسعة في بعض الحالات، وقد تتجاوز تلك التكلفة الاقتصادية في حالات أخرى.

وقد تتعاظم التكلفة النفسية إن ظلت هوية الجاني مجهولة، حيث لا يتم توجيه تعبيرات الضحايا عن غضبهم إلى مصدره الحقيقي؛ مما يؤدي إلى شعور لا طائل منه بالعجز والاكتئاب والإحباط واليأس. وعادة ما يصاحب الإرهاب زيادة في حالات اضطراب ما بعد الصدمة؛ فقد يعاني العديد من الضحايا من وفاة أحد/جميع أفراد أسرهم، أو أصدقائهم المقربين، أو زملاء العمل، الأمر الذي قد يسفر عن الاكتئاب وتعاطي المخدرات. ولا شك أنه من الصعب علاج اضطراب ما بعد الصدمة، والذي قد يظهر مرة أخرى في المستقبل رغم علاجه، وقد يحتاج الكثير من المصابين به إلى علاج مستمر. ومن ثَمَّ، تزداد أهمية التعرف السريع على أولئك الذين قد يحتاجون إلى علاج نفسي فوري أو طويل الأمد، إلى جانب إجراء الاختبارات النفسية والعصبية بشكل دوري؛ لتقييم الإدراك والذاكرة والشخصية (National Research Council, 1999).

وعلى الرغم من أهمية ذلك، فإنه ليس من السهل قياس التكلفة العاطفية والنفسية التي يتكبدها الأفراد جرَّاء الإرهاب، لأنه يتطلب تسجيل مستويات سعادتهم وقلقهم، كما تنعكس في الآراء التي يقدمونها ردًا على

الاتصالات العشوائية من قبل الجهات المعنية بقياس تلك التكلفة؛ إذ يسجل الهاتف الوقت والمكان الدقيق للأفراد لتحديد أماكن تواجدهم وقت وقوع الحوادث الإرهابية. ويجب أن يستجيب المشاركون مرتين في اليوم في المتوسط؛ للتوصل إلى استنتاجات حول طبيعة استجاباتهم ودرجة تأثر رفاهتهم، وطبيعة مشاعرهم الناجمة عن تعرضهم لحادث إرهابي. وهي المشاعر التي تتعلق عمومًا بما يُطلق عليه "المنفعة المُعاشة أو المُختبرة" (Experienced Utility)، والتي تشبه التدفق المستمر من المتعة أو الألم؛ وذلك أن الحوادث الإرهابية لها آثار كبيرة على مستويات السعادة والقلق اللحظي لدى الأفراد (Bryson & MacKerron, 2018).

وإلى جانب الاتصالات الهاتفية مع الضحايا، يمكن تحديد آثار الإرهاب على الرفاهة الشخصية للأفراد باستخدام مؤشر "**الرضا عن الحياة**"؛ وهو قدر استعداد الأفراد الافتراضي للدفع مقابل خفض مستوى الإرهاب (Frey, Luechinger & Stutzer, 2004). كما يمكن الاستعانة بالجمع المنهجي لبعض المؤشرات للخروج بنتائج كميَّة دقيقة، على أن تتضمن تلك المؤشرات: طبيعة الحوادث الإرهابية، والأدوات المستخدمة فيها، ودرجة القرب/البعد من أماكن وقوع الحوادث الإرهابية، والوقت الذي مضى منذ وقوعها، وهكذا، يؤثر القرب من مواقع الأحداث الإرهابية في رفاهة الأفراد اللحظية، ويتسبب في شعورهم بالضيق النفسي بسبب الخوف، وعدم اليقين الناتج عن تصور التهديد المتزايد لمزيد من الحوادث الإرهابية المحتملة في المستقبل.

وتأسيسًا على ذلك، فقد وجدت دراسة استقصائية أُجريت في الولايات المتحدة بعد خمسة أيام من أحداث 11 سبتمبر أن الأمريكيين في جميع أنحاء البلاد أظهروا مستويات عالية من التوتر المرتبط بالصدمة. فمن خلال الاتصال العشوائي مع عينة تمثيلية مكونة من 569 أمريكيًّا بالغًا، أمكن تحديد ردود أفعال المبحوثين تجاه الهجمات الإرهابية، وتصوراتهم لردود أفعال أبنائهم. وأبلغ 44% من البالغين عن واحد أو أكثر من أعراض التوتر، وتمكنوا من التغلب على ذلك من خلال التحدث مع الآخرين (98%)، والتقرب إلى الله وارتياد دور العبادة (90%)، والمشاركة في الأنشطة الجماعية (60%)، وتقديم التبرعات (36%) (Schuster et al., 2001). كما سُجلت مستويات عالية جدًا من التوتر والقلق لدى سكان الولايات المتحدة خارج مدينة نيويورك في الأشهر القليلة التي تلت 11 سبتمبر، والتي انخفضت إلى مستويات شبه طبيعية بعد ستة أشهر، في حين تبدد الضغط النفسي المتزايد لمواطني المملكة المتحدة المرتبط بهجمات 11 سبتمبر في الولايات المتحدة بعد أربعة أشهر (Bryson & MacKerron, 2018).

ويُستخلص مما سبق أن التكلفة السياسية الأهم للإرهاب تتمثل في آثاره الواسعة على الأمن الإنساني، وارتباطه بتزايد معدلات اللجوء والنزوح. أما تكلفته الاقتصادية، فترتبط بآثاره على دخل الأفراد، وتراجع مستويات معيشتهم. أما تكلفته الاجتماعية، فتتصل بآثاره على النوع الاجتماعي وجودة الحياة. أما تكلفته النفسية

والعاطفية، فهي مرآة عاكسة لتعريف الإرهاب بكونه يهدف إلى نشر الخوف والقلق في المقام الأول، بيد أن ذلك الخوف لا ينجم فحسب نتيجة حدوث أي عملية إرهابية، بل أيضًا من احتمال تكرار تلك العمليات الإرهابية في المستقبل. كما أن هذا الخوف لا يقتصر على مواطني الدولة التي وقعت فيها الحوادث الإرهابية، بل قد يمتد إلى دول أخرى مجاورة وغير مجاورة. وإجمالًا، فإن للإرهاب تكلفة بشرية مرتفعة ذات أبعاد نفسية وصحية تشمل مختلف أبعاد الأمن الإنساني.

الخاتمة

في ضوء المستويات الثلاثة التي قدمتها الدراسة، يمكن القول إن غالبية الدراسات المعنية بتكلفة الإرهاب تعتمد على مؤشر الإرهاب العالمي (GTI)، وقاعدة بيانات الإرهاب العالمي. ومع تعدد المؤشرات ذات الصلة بتكلفة الإرهاب، فإن أبرزها هو: عدد القتلى، وحجم الإصابات، والأضرار المادية التي لحقت بالممتلكات، والخسائر التي لحقت بالناتج المحلي الإجمالي جرَّاء الإرهاب. وبموجب تلك المؤشرات مجتمعة، فإن أحداث 11 سبتمبر هي الحدث الإرهابي ذو التكلفة الأكبر عالميًا، تليها مذبحة سنجار بالعراق (التي حدثت في أغسطس 2014 من قِبل تنظيم داعش ضد الأقلية الإيزيدية في محافظة نينوى في مدينة سنجار وضواحيها)، والتي تراوح عدد ضحاياها بين 2000–5000 ضحية، وبلغت تكلفتها الاقتصادية، بحسب بعض التحليلات، 4.3 مليارات دولار. وتزداد أهمية تلك المؤشرات مجتمعة بكونها تنظر في تكلفة الإرهاب في أعقاب وقوع الحادث الإرهابي، وتقدم إجابة عن سؤال مفاده: "كم سيتطلب إصلاح الضرر الواقع؟"

أما الإجابة عن ماهية التكلفة التي يكون الفرد أو المجتمع على استعداد لدفعها لتجنب حدوث الإرهاب في المستقبل، فتتطلب النظر في التكلفة المتكبدة في الوقت الراهن للحيلولة دون اندلاع هجوم إرهابي في المستقبل، وكأنه استثمار مادي في برامج الوقاية اللازمة لتجنب الإرهاب. وتتصل بذلك جهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها مختلف الدول لاستباق أي هجمات إرهابية محتملة في المستقبل في إطار الإدارة السليمة للمخاطر المحتملة، والتوقع الاستباقي لأي هجمات مستقبلية وفهم طبيعتها بشكل أفضل. ومن ثَمَّ، تتضمن تكلفة الإرهاب الأموال المخصصة لجهود مكافحة الإرهاب، وهي أنشطة من شأنها أن تزيد النفقات النقدية المباشرة دون أن تضيف إلى الإنتاجية، حيث تنفق الدول على حماية الأرواح والممتلكات بدلًا من الاستثمار في البحث والتكنولوجيا. لذا، تظل التغييرات التي تطرأ على موازنة الأمن الداخلي والدفاع مؤشرًا هامًّا؛ للوقوف على تكلفة الإرهاب، والإنفاق العام اللازم لمجابهته.

كما يمكن النظر إلى تكلفة الإرهاب بالاستناد إلى مؤشرات الاقتصاد الجزئي (كالنظر على سبيل المثال في تأثير الإرهاب في أسعار السلع، أو العقارات، أو شركات التأمين)، أو من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي (مثل: النمو، والاستثمارات، والأسواق المالية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والناتج المحلي الإجمالي، وغير ذلك). وقد تزيد تلك التكلفة إن وُجدت استراتيجيات لمكافحة الإرهاب، لأنها ستتطلب تخصيص ميزانيات ضخمة، وقد يسهم وجودها –في حالات أخرى– في تدفق المساعدات الخارجية التي قد تقلل نسبيًّا من عبء تلك الاستراتيجيات على الموازنة العامة للدولة.

وبشكل عام، تُقدّر الوفيات الناجمة عن الإرهاب من خلال عدد القتلى، وتُقدّر تكلفة الإصابات الناجمة عن الإرهاب باستخدام وحدة التكلفة، وتُقدّر تكلفة الممتلكات باستخدام عينة كبيرة من الهجمات التي تسمح بحساب القيمة المفقودة. وتُحسب خسائر الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2٪ بالنسبة للبلدان التي تعاني أكثر من 1,000 حالة وفاة بسبب الإرهاب في سنة معينة. وفي هذا السياق، يمكن الاعتماد على بيانات الإرهاب من قاعدة بيانات الإرهاب العالمي، والتي قامت بتوثيق أكثر من 170 ألف حادث إرهابي. وعليه، توفر مجموعة البيانات هذه معلومات عن عدد القتلى والإصابات لكل حادث إرهابي، بالإضافة إلى مستوى الضرر الواقع في الممتلكات.

وعلى الرغم من أهمية دراسة تكلفة الإرهاب، فإنه من الصعب الوصول إلى رقم واحد لتلك التكلفة؛ بسبب تباين المؤشرات المستخدمة في تحليلها من دراسة إلى أخرى، فضلا عن الاختلافات الحادة على صعيد المؤشر الواحد. فبالنظر مثلًا إلى عدد القتلى، قد يُعول البعض على الإحصائيات الرسمية الصادرة عن المؤسسات الرسمية، وقد يشكك البعض الآخر في مصداقيتها؛ فقد تتعمد الدول المبالغة فيها أو التقليل منها، كما تلتقط وسائل الإعلام بعض الأحداث الإرهابية دون الأخرى، خاصة تلك التي تحدث في المدن الكبرى أو عواصم الدول.

ولأن الإرهاب ظاهرة دولية وعالمية معقدة، لها تكاليف سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية متعددة، ومعقدة، ومتشابكة بدورها، فمن الصعب قياس تلك التكاليف بدقة، وما يدلل على ذلك التضارب الحاد في قياس تكلفة الحدث الإرهابي الواحد، كما اتضح في أحداث 11 سبتمبر على سبيل المثال. وينصرف هذا التضارب في جزء منه إلى المؤشرات الفرعية التي يبنى عليها القياس، وما يجب أن يندرج تحته، وما يجب أن يستبعد منه.

وغالبًا ما تكون التكاليف غير المباشرة للإرهاب هي تكاليف نفسية يصعب قياسها كميًّا، ولا سيما أنها تتطلب تقدير طبيعة التأثير على مختلف الأفراد على المدى الطويل. ولذا، غالبًا ما يقل تقدير التكاليف غير المباشرة

عن قيمتها الحقيقية. وهو ما يتضح –بشكل مباشر– بالنظر إلى التكلفة التي يتكبدها الأفراد جرَّاء الإرهاب؛ إذ تتعاظم تلك التكلفة مع تزايد أعداد الضحايا الذين لا يعانون فقط من إصابات جسدية تتطلب الرعاية الطبية، بل سيتعرضون أيضًا لصدمات نفسية شديدة، ولا سيما إن حدثت الحوادث الإرهابية دون سوابق إنذار أو بدون مقدمات. ورغم تعدد الآليات المستخدمة للتواصل مع الضحايا، ومعرفة مواقفهم من الحوادث الإرهابية، ستظل عواطفهم ومشاعرهم تحديًا منهجيًّا؛ نظرًا لصعوبة قياسها وتحليلها، وتعدد العوامل المؤثرة فيها، وتغيرها المضطرد.

ومن السهل أيضًا تقدير تكلفة الإرهاب في حالات محددة دون غيرها؛ فقد تبارت التحليلات والدراسات للوقوف على تكلفة أحداث 11 سبتمبر، والتي يتجدد الاهتمام بها مع تعاقب ذكراها السنوية، وتحظى باهتمام بالغ عقب عقدين من وقوعها، أي في عام 2021. وفي المقابل، ندرت الدراسات المعنية بتكلفة الإرهاب في كثير من الدول الإفريقية لأسباب عدة؛ أهمها تشابك الظاهرة الإرهابية مع عدد من الظواهر الاجتماعية المعقدة مثل: الصراعات المسلحة، والتباينات العرقية، والصراع على السلطة والموارد، وما إلى ذلك.

لذا، يمكن القول إن مداخل ومقاربات دراسة تكلفة الإرهاب، ومحاولة تحديد المؤشرات التي تدخل في حساب تلك التكلفة، مع تعدد مستوياتها، قد تتجاوز في أهميتها تقدير تكلفة الإرهاب بشكل عام، وعلى مستوى الحدث الإرهابي الواحد على وجه الخصوص. كما يمكن الدفع بأن مستويات التحليل على اختلافها لا تعدو كونها محاولة منهجية لتصنيف تلك التكلفة، وتحديد أبرز المؤشرات التي تندرج تحت كل مستوى، مع بيان أهم الإشكاليات المصاحبة لها، والتي تؤكد في مجملها أن ظاهرة الإرهاب بطبيعتها ظاهرة معقدة تتداخل أبعادها، وأن تلك الطبيعة لا بد أن تنعكس على أي محاولة منهجية لقياس تكلفتها.

المراجع

المراجع العربية

البهي، رغدة. (2014). *الحرب من منظورات العلاقات الدولية: بالتطبيق على الحروب الروسية في القوقاز 1994–2008*. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

سيف، مصطفى علوي محمد. (2003). مكافحة الإرهاب ومستقبل الحوار بين الحضارات: رؤية عربية. *مجلة النهضة، 15*، ص 55–75، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

الصباحي، نسرين. (2023). تداعيات الانقلابات العسكرية على الأمن الإقليمي في الساحل الإفريقي. *شؤون عسكرية*، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، (4)، ص 38–43.

المراجع الأجنبية

Abadie, A., & Gardeazabal, J. (2003). The economic costs of conflict: A case study of the Basque Country. *American economic review*, *93*(1), 113-132.

Abbasi, I. A., Khatwani, M. K., & Panhwar, F. Y. (2020). Social costs of war against terrorism in Pakistan. *Indian Journal of Science and Technology*, *13*(02), 127-140.

Africa Daily News. (2023), African military coups: Analysis of causes and consequences. *Africa Daily News*. https://africadailynews.net/2023/08/07/african-military-coups-analysis-of-causes-and-consequences.html (accessed on 23 December 2023).

Africa Defense Forum. (2022). *Mali, Burkina Faso Face increased terrorist attacks after coups*. Africa Defense Forum**.** https://adf-magazine.com/2022/09/mali-burkina-faso-face-increased-terrorist-attacks-after-coups/ (accessed on 23 December 2023).

Ali, A. (2010). Economic cost of terrorism: A case study of Pakistan. *Strategic Studies*, *30*(1-2), 157-170. Institute of Strategic Studies Islamabad.

Babar, S. F., Sattar, A., Shah, N., & Laeque, H. (2017). Terrorism in Pakistan and its impact on foreign investment. *Journal of Research Society of Pakistan*, *1*(1), 61-83.

Bardwell, H., & Iqbal, M. (2020). The economic impact of terrorism from 2000 to 2018. *Peace Economics, Peace Science and Public Policy, 27*(2), 227-261. De Gruyter.

Binder, S. A. & Reynolds M. E. (2021). *20 years later: The lasting impact of 9/11 on Congress. Brookings.* https://www.brookings.edu/articles/20-years-later-the-lasting-impact-of-9-11-on-congress/ (accessed on 27 October 2023).

Bryson, A., & MacKerron, G. (2018). *How does terrorism affect individuals' wellbeing*? IZA Discussion Paper Series #11273.

Chuku, C., Abang, D., & Isip, I. A. (2019). Growth and fiscal consequences of terrorism in Nigeria. Defence and Peace Economics, *Taylor & Francis Journals, 30*(5), 549-569.

Crawford, N. (2021). *The U.S. budgetary costs of the post-9/11 wars, 20 Years of War a Cost of Wars,* Research Series #13, Watson Institute for International and Public Affairs, Brown.

Enders, W., & Olson, E. (2012). *Measuring the economic costs of terrorism*. Department of Economics Finance and Legal Studies Culverhouse College of Commerce & Business Administration, University of Alabama, Tuscaloosa. https://sites.socsci.uci.edu/~mrgarfin/OUP/papers/Enders.pdf

Frey, B. S., Luechinger, S., & Stutzer, A. (2007). Calculating tragedy: Assessing the costs of terrorism. *Journal of Economic Surveys*, *21*(1), 1-24, Wiley Blackwell.

Gadarian, S. K. (2013). Beyond the water's edge: Threat, partisanship, and media. *The Political Psychology of Terrorism Fears*, 67-84. https://doi.org/10.1093/acprof:oso/9780199925926.003.0004

Gaibulloev, K., & Sandler, T. (2008). Growth consequences of terrorism in Western Europe. *Kyklos*, *61*(3), 411-424.

Gaibulloev, K., & Sandler, T. (2009). The impact of terrorism and conflicts on growth in Asia. *Economics & Politics*, *21*(3), 359-383. EconPapers. https://doi.org/10.1111/j.1468-0343.2009.00347.x

Illo, F., Akanmu, M. D., & Osman, N. (2023). The impact of human security and terrorism on Nigeria economy: A case of insurgency. *Jurnal Ekonomi Pembangunan: Kajian Masalah Ekonomi dan Pembangunan*, *24*(1), 77-94. ResearchGate.

Khalid, A. (2020). Impact of terrorism on the economy of Pakistan. *Pakistan Vision*, *21*(1). ProQuest, Lahore.

Khan, M. T. (2013). The social, political and economic effects of the war on terror: Pakistan 2009 To 2011. *ISSRA Papers*, *5*(1), 65-90.

Kohnert, D. (2022). *The impact of Islamist terrorism on Africa's informal economy: Kenya, compared with Ghana and Senegal***.** MPRA Paper #113603, University Library of Munich, Germany.

Krieger, T., & Meierrieks, D. (2019). The economic consequences of terrorism for the European Union. In Terrorismus als Herausforderung der Europäischen Union, 87-108. Nomos.

Majeed, O. (2013). High cost of terrorism why location matters in attacks, Policy Forum, Asia and the Pacific Policy Society. https://www.policyforum.net/high-cost-of-terrorism/ (accessed on 27 October 2023).

Mathur, G. N. (2023). *Violent extremism in Western Sahel. Indian Council of World Affairs.* Indian Council of World Affairs, Sapru House, New Delhi. https://www.icwa.in/show_content.php?lang=1&level=3&ls_id=9739&lid=6233 (accessed on 23 December 2023).

Nanto, D. K. (2004, October). 9/11 terrorism: Global economic costs. CRS Reports for Congress, Congressional Research Service, The Library of Congress., UNT Digital Library.

National Research Council. (1999). Chemical and biological terrorism: Research and development to improve civilian medical response. National Academies Press, Washington, D.C. https://nap.nationalacademies.org/read/6364/chapter/11 (accessed on 23 December 2023).

OECD Economic Outlook. (2002). Economic consequences of terrorism, *OECD Economic Outlook*, 2002/1*(71)*, 117-140.

Parliamentary Assembly. (2011). Human rights and the fight against terrorism. https://assembly.coe.int/nw/xml/XRef/Xref-XML2HTML-en.asp?fileid=18036&lang=en (accessed on 23 December 2023).

Patra, S. (2019). Economic consequences of terrorism in South Asia. In *The Impact of Global Terrorism on Economic and Political Development* (pp. 179-190). Emerald Publishing Limited.

Perez, E. E. (2021). The economic cost of terrorism in Africa. https://www.criticalthreats.org/analysis/the-economic-cost-of-terrorism-in-africa (accessed 27 October 2023).

Pham, C. S., & Doucouliagos, C. (2017). An Injury to one is an injury to all: Terrorism's spillover effects on bilateral trade. IZA Discussion Papers, #10859. IZA Institute of Labour Economics.

Rao, V. V. (2021). *The economic and human costs of 9/11 attacks. The geopolitics*. https://thegeopolitics.com/the-economic-and-human-costs-of-9-11-attacks/ (accessed on 27 October 2023).

Rediff. (2001). *Sept 11 strikes cost US One-Trillion-Dollars: Laden.* Rediff. https://www.rediff.com/us/2001/dec/28ny.htm (accessed on 27 October 2023).

Samudra, A. (2022). *Economic implications of global terrorism*. *SSRN*. https://papers.ssrn.com/sol3/Delivery.cfm/SSRN_ID4112867_code2499894.pdf?abstractid=4112867&mirid=1 (accessed on 27 October 2023).

Sasu, D. (2022). Economic cost of terrorism as percentage of GDP in Nigeria 2017 to 2019. Statista. https://www.statista.com/statistics/1197872/economic-cost-of-terrorism-in-nigeria/ (accessed on 27 October 2023).

Saxton, J. (2002). The economic costs of terrorism, united states joint economic committee-a joint economic committee study. https://www.jec.senate.gov/public/_cache/files/79137416-2853-440b-9bbe-e1e75d40a79d/the-economic-costs-of-terrorism---may-2002.pdf (accessed on 27 October 2023).

Scheerder, T. (2012). Threat perception politics: A comparative case study into the difference in threat perception between terrorism and climate change in the United States. https://theses.ubn.ru.nl/server/api/core/bitstreams/c9fda100-9cad-4c2d-9c04-5f8972097c47/content (accessed on 27 October 2023).

Schepers, M. (2016). *Effect of terror attacks on the bond and stock market of European countries*. Master's Thesis, Radboud University, Nijmegen School of Management.

Schneider, F., Brück, T., & Meierrieks, D. (2010). The economics of terrorism and counter-terrorism: A survey (Part II). *CESifo Working Paper* #3012.

Schuster, M. A., Stein, B. D., Jaycox, L., Collinsz, R. L., Marshall, G. N., Elliott, M. N., Zhou, A. J., Kanouse, D. E., Morrison, J. L., Berr, S. H. (2001). A national survey of stress reactions after the September 11, 2001, terrorist attacks. *New England Journal of Medicine*, *345*(20), 1507-1512.

Shin, H., Hertelendy, A. J., Hart, A., Tin, D., Issa, F., Hata, R., Ciottone, G. R. (2023). Terrorism-related attacks in East Asia from 1970 through 2020. *Prehospital and disaster medicine*, *38*(2), 232-236.

The Institute for Economics & Peace (IEP). (2019). *Measuring the impact of terrorism, Global Terrorism INDEX.* https://www.economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2020/08/GTI-2019web.pdf (accessed on 27 October 2023).

The Institute for the Analysis of Global Security. How much did the September 11 terrorist attack cost America? http://www.iags.orب٩٠ g/costof911.html (accessed on 27 October 2023).

United Nations Development Programme. (2019). Measuring the economic impact of violent extremism leading to terrorism in Africa. UNDP Report. https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/publications/undp-rh-addis_Measuring_the_Economic_Impact_of_Violent_Extremism_Leading_to_Terrorism_in_Africa.pdf (accessed on 27 October 2023).

United Nations Development Programme. (2020). *violent extremism costs African countries $97 billion each year*, United Nations Development Programme. *https://www.un.org/africarenewal/news/violent-extremism-costs-african-countries-97-billion-each-year* (accessed on 27 October 2023).

Van Ballegooij, W., & Bakowski, P. (2018). *The Fight against terrorism: Cost of non-Europe report*. RAND-Europe for the European Parliamentary Research Service, European Parliament, 252, 254-258.

The White House. (2022). Remarks by President Biden at 9/11 memorial ceremony. The White House. https://www.whitehouse.gov/briefing-room/speeches-remarks/2022/09/11/remarks-by-president-biden-at-9-11-memorial-ceremony/ (accessed on 27 October 2023).

Wibisono, A. A., Anindya, C. R., & Kusumasomantri, A. R. (2020). Human security in counterterrorism: when more than rhetoric is critically needed. *IR-UI Commentaries, 1(*10). https://ir.fisip.ui.ac.id/wp-content/uploads/2020/10/ToPublish_vol1.no10_Human-Security-in-Counterterrorism_Oct20.pdf - (accessed on 23 December 2023).

The International Journal of Public Policies In Egypt - Volume 3 - Issue 2 (April 2024)
ISSN: Print: 2812-4758, Online: 2812- 4766
Published by IDSC

Between Global, Regional and Individual Levels : A Study in the Dilemmas of Measuring the Cost of Terrorism

Abstract

The purpose of the study is to determine the cost of terrorism using various levels of analysis in international relations. The study examines the global cost of terrorism and the cost of events such as the September 11 attacks as global terrorist events. It also analyzes regional systems in African, European, and Asian countries. Additionally, the psychological and social repercussions of terrorist incidents on individuals are studied. The study concludes that there is no single standard or model to determine the cost of terrorism. Therefore, there is a selective process for the selection of variables that go into calculating the cost. This selective process results in several estimates of the global cost of terrorism and, in general, and a single terrorist event, in particular. The cost of terrorism depends on various factors such as the size of the victims, material and human losses, location and frequency of terrorist incidents, activity of terrorist organizations, the size and degree of diversification of the national economy, and counter-terrorism policies, among others. The cost of terrorism is not only limited to immediate and subsequent losses, but it also includes the cost that everyone is willing to pay to avoid terrorism.

Keywords: September 11 Attacks, military expenditure, Global Terrorism Database, life satisfaction, Global Terrorism Index